مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.73].

دور البنية الاقتصادية في نشأة حركة المقاومة للتدخل الإسباني بالريف المغربي مع بداية القرن العشرين

عبد الحفيظ قدوري
باحث في وحدة تاريخ الزمن الراهن
جامعة محمد الخامس
الرباط – المملكة المغربية

مُلَخّص

يتطرق هذا المقال إلى موضوع البنية الاقتصادية بالريف المغربي، وإبراز دور الإنتاج الفلاحي والحرفي والمعدني ودور الأسواق في فعل وحركة المقاومة المسلحة التي عرفتها المنطقة، كعناصر شكلت وحدة علائقية ساهمت بأشكال مختلفة في انتصارات المقاومة الريفية على الاستعمار الإسباني مع بداية القرن العشرين. ساهم تدهور الإنتاج الفلاحي والحرفي وتعرض الفلاحين للطرد من أراضيهم وإفلاسهم بعد بدء إسبانيا في استغلال الثروة الفلاحية والمعدنية وانتشار العملة النقدية الإسبانية، وهي مجموع العوامل التي أدت إلى حدوث أزمة بنيوية في مفاصل الاقتصاد والمجتمع. وقد تزامنت هذه التحولات العميقة مع انتشار الأسلحة بكثرة، لتشكل بذلك مجموع العوامل التي ساهمت في تحريك نشأة فعل وحركة المقاومة الريفية التي تمردت على التدخل الإسباني مستغلة الأسواق كفضاء ثقافي واقتصادي واجتماعي وسياسي لمزيد من الدعاية والتحريض والتنظيم. وقد تبين أن الأسواق كفضاءات تجارية وثقافية وسياسية لعبت أدوار رئيسة في تحريك عجلة الاقتصاد والمقاومة، وهو ما يعني أن انتصارات المقاومة الريفية لم تكن معزولة عن بنيتها الاقتصادية التي أفرزتها .

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٩ يناير ٢٠٢٤
تـاريخ قبــول النشــر: ٢٣ فبراير ٢٠٢٤

كلمات مفتاحية:

إسبانيا؛ الريف؛ المغرب؛ الفلاحة؛ المعادن؛ الأسواق؛ المقاومة

معرّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2024.360909

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عبد الحفيظ قدوري. "دور البنية الاقتصادية في نشأة حركة المقاومة للتدخل الإسباني بالريف المغربي مع بداية القرن العشرين".- دورية كان التاريخية.- السنة السابعة عشرة- العدد الرابع والستون؛ يونيو ٢٠٢٤. ص ١٥١ – ١٦٢.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: hafidkaddouri8@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

تعتبر البنية الاقتصادية نِتاج تفاعل الإنسان مع محيطة وبيئته، وتعبير عن درجة تحكمه في الطبيعة عن طريق الأنشطة التي يمارسها، كما تبين في ذات الوقت طبيعة الانسان الذي يقطن في مجال جغرافي معين. شكلت العناصر المُشكِّلة للبنية الاقتصادية والاجتماعية وحدة من العناصر التي ساهمت في تحديد طبيعة الأنشطة الاقتصادية والبنى الذهنية داخل الريف المغربي؛ لأن البنى الاقتصادية كبنى تحتية حددت طبيعة التشكيلات الاجتماعية والنسق الفكري والسياسي والثقافي، في نفس الوقت لعبت البنى الاجتماعية والثقافية دورًا في تحديد طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يستلزم مزاولتها، في علاقة جدلية دائمة محورها الإنسان والمجال.

إننا نهدف لإبراز دور البنية الاقتصادية في نشأة حركة المقاومة الريفية للتدخل الإسباني مع بداية القرن العشرين. وعليه نطرح السؤال الإشكالي: ما دور البنية الاقتصادية في نشأة حركة المقاومة الريفية للتدخل الإسباني، ومدى مساهمة هذه البنية في الانتصارات العسكرية والسياسية التي حققتها المقاومة الريفية. وبعد الدراسة والتمحيص نفترض أن الإنتاج الفلاحي والحرفي والثروة المعدنية والأسواق شكل وحدة منسجمة ساعدت المقاومة الريفية في تصديها للاحتلال الإسباني. ونشير في هذا الصدد أن العديد من الدراسات السابقة[١] قامت بإبراز طبيعة التحولات التي طرأت على الإنتاج الفلاحي والثروة المعدنية، ودور الأسواق في الدورة الاقتصادية بعد التدخل الإسباني بالمنطقة، دون أن تتطرق بشكل مباشر لعلاقة البنية الاقتصادية بالمقاومة، وهو ما سنحاول إبرازه في هذا المقال.

أولاً: الإنتاج الفلاحي والحرفي

ظلت منطقة الريف في الشمال المغربي خلال أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين الميلادي، تعاني من إشكالات اقتصادية بنيوية ومستدامة، خصوصًا قلة الموارد وسيادة الفقر والحاجة، كما كانت ظروف الحياة صعبة في القرى الواقعة في قلب الريف؛ فغالبية السكان كانوا فلاحين مستقرين في أعالي الجبال، يزرعون قطعهم الأرضية بطرق بدائية، وأغلب المزروعات التي كان يتم إنتاجها هي الشعير والقطاني، وهكذا ظل الإنتاج يتسم بالتخلف الاقتصادي نتيجة التوازن الهش بين القدرات الإنتاجية وحاجيات الاستهلاك المحلي.

لذلك ظل اقتصاد الريف فقيرًا ولا يتجاوز تحقيق الاكتفاء الذاتي في أحسن الأحوال؛ إذ أن الأزمات كانت تكشف حقيقة الأوضاع، فأثناء سنوات الجفاف وسوء المحاصيل كان الريف يعاني من مجاعات رهيبة[٢]، كما كانت المحاصيل الفلاحية خاضعة للظروف المناخية السائدة، وهكذا "فإذا جادت السماء وكُثرت خيرات الأرض، عم الرخاء، وإذا شح عطاؤهما قلت الأقوات، وضاقت السبل"[٣].

اعتمد الإنتاج الزراعي على الأشجار المثمرة؛ فالمنطقة معروفة بأشجار الزيتون والكروم، واللوز والخروب والتين، التي تتواجد غالبًا بالسفوح والمرتفعات. وفي أنواع الحبوب يعتبر الشعير والقمح من أهم المحاصيل الزراعية، وبعدها الخضروات اللازمة لضمان الكفاف في العيش[٤]. لذلك فغالبية المهن التي كان يشتغل بها الريفيون هي الفلاحة، وغرس الأراضي بأنواع مختلفة من الفواكه، وعليه كان لهم اهتمام خاص بغرس الزيتون والتين واللوز خاصة بالريف الأوسط.

أما النشاط الرعوي المتمثل في تربية الأبقار والماشية فلم يكن أقل أهمية لدى السكان المحليين، بل من المصادر الرئيسة للعيش خصوصًا بالنسبة للمناطق الجبلية التي تكتفي بالتنقلات الداخلية، والمنطقة السهلية كسهل كرط التي يساهم مناخها الجاف في قلة المحاصيل الفلاحية، وفي هذه المناطق ظل الرعي هو مصدر الدخل الأول للساكنة؛ إذ ظلت نسبة مهمة على شكل مجموعات تعيش على الانتجاع وتعرف حركة تنقل قد تتجاوز حدود قبيلتها، كمطالسة وبني بويحى وأولاد ستوت بالريف الشرقي.

ظل نشاط الرعي يشكل إحدى الأعمدة الأساسية لاقتصاد المجتمع المحلي. فحسب GABRIEL DELBREL (١٩١١) كانت بنية الماشية تختلف من منطقة إلى أخرى، حسب ما تفرضه الظروف المناخية

الطبيعية؛ ففي المناطق الجبلية بقبيلة قلعية وجبال آيت سعيد كانت الماشية في الغالب تتكون من الغنم ذي اللون الأسود والماعز وعدد محدود من رؤوس البقر لبعض الملاك، ونظرًا للمشارات الزراعية المنتشرة بالمناطق الجبلية وضعف المساحات الرعوية فقد كان عدد الرؤوس لا يتجاوز بعض العشرات.

من جانب آخر، كانت بنية قطيع الماشية بالقبائل السهلية الجنوبية تتكون في الغالب من عدد كبير من رؤوس الإبل والغنم والذي يتجاوز المائة، بسبب وفرة الأراضي الرعوية وضعف المساحة المزروعة الناتج عن جفاف الوسط الطبيعي وضعف التساقطات المطرية. في حين اعتمدت القبائل الساحلية على الصيد البحري كمصدر عيشها الأول، وخصوصًا قبائل بقيوة، أيث علي ويوسف بالريف الأوسط، وسيدي حساين، بني بويفرور بالريف الشرقي[٥].

في القطاع الحرفي تعددت المنتوجات الحرفية التي كانت تصنع في المنطقة المدروسة؛ منها الأقمشة الصوفية التي تستخدم لصنع الجلاليب والحايك[٦]، وهو عبارة عن قطعة كبيرة من الصوف الأبيض[٧]. وتعتبر قبيلة بني بوغافر في قبيلة قلعية من أشهر القبائل التي تميزت بهذه الحرف بالريف الشرقي. ولعبت الهجرة إلى الجزائر منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر الميلادي، دورًا كبيرًا في تعلم الأهالي لفن حياكة أنسجة الجلاليب والحايك؛ إذ تعلّم قسم كبير من الأهالي نسج الصوف وإنتاج الأقمشة في الغرب الجزائري نواحي وهران حيث توجد مناسج أكثر حداثة[٨].

من المنتوجات المحلية نذكر صناعة الفخار و"والجرات والبراريد والمجامير والقصاع والطواجن وغيرها من الأواني المنزلية[٩]، وكانت هذه الأدوات تشبه في أشكالها والرسومات التي تحملها، الفخار الإيبيري والقبرصي، الأمر الذي "يؤكد وجود علاقة تجارية بين المنطقة الشرقية لحوض المتوسط ومثيلاتها الغربية، قبل العهد الفينيقي"[١٠]. كما عرفت المنطقة والمرحلة المدروسة صناعة الدوم والحلفاء، نظرًا لوجود نبات الدوم والحلفاء بكثرة. وعليه يمكن القول أن الريف تميز بكثرة صناع الحدادة والنجارة والبناء ومصانع الصابون والحياكة والخياطة ومناشر التين (الكرموس) والزبيب[١١].

عرفت المنطقة إنتاج الفخار والحديد وحوافر الدواب "تِشَثِّيِن" والألجمة "سْرِيمث" وسكة المحراث الخشبي "ثَايَاسا" وغيرها من طرف فئة الحدادة والتي تسمى "إمزيرن" والتي كانت تعاني من نظرة دونية، وكان بعض الحدادين ماهرين في صناعة المتفجرات وإصلاح البنادق. كما عرفت المنطقة وجود فئة الخرازون الذين كانوا ينتجون مصنوعات صوفية كالجلباب والحايك والعديد من الأنسجة الأخرى. أما صناعة الحلي الفضية من دمالج وخواتم وخلاخل وعقائق، والبرادع "ثبارذيوين" فقد ظلت من اختصاص اليهود[١٢].

كانت الصناعة حِكرًا على النساء في بعض القبائل، وأحيانا بمساعدة الرجال في قبائل أخرى كامطالسة وولاد ستوت وبني بويحي بالريف الشرقي، وقبيلة بقيوة في الريف الأوسط[١٣]. واستخدمت الحلفاء لصناعة النِعال والسجاد والبطانيات الخشنة، وصناعة الأخراج التي توضع على ظهور البغال والحمير، بالإضافة إلى السلاسل المختلفة، وكمامات البغال وأطواقها.[١٤] وأدى الإنتاج الحرفي إلى زيادة الإنتاج والرفع من دخل الأسر والأفراد، وزاد من أعداد المشتغلين في هذه الأنشطة، وأدى إلى تنشيط المبادلات التجارية الداخلية والخارجية.[١٥] وفيما يلي بعض صور اشتغال النساء في الفنون الحرفية صناعة وتجارة (صور توضيحية).

إجمالاً ظل الإنتاج الفلاحي والحرفي يعتريه الخلل فتصاب المنطقة بحالة من المجاعة والفقر الشديد، ومما فاقم هذه الحالة: أزمة الحبوب في الحوض المتوسطي التي عانى منها الريف في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وصعوبة تصدير المنتجات المحلية أو استغلال الثروات الطبيعية بالمنطقة[١٦]؛ حيث تعرض الريف خلال أواسط القرن التاسع عشر الميلادي لمجاعات وجوائح تفاوتت حدتها بين نقص المواد الغذائية أو غلاء أسعارها، ومما زاد الحالة تفاقما عجز السلطات الرسمية عن إمداد السكان بالتموين اللازم في حينه[١٧].

كما أدت الأزمات النقدية والمالية التي كان يعيشها المغرب خلال هذه المرحلة وتعاقب المجاعات والسنوات العجاف، إلى نتائج كارثية على الإنتاج الزراعي المحلي، والذي كان يشكل الحجر الأساس للاقتصاد الريفي، حيث قضى هذا التضافر على ما تبقى من حيوية النسق الفلاحي التقليدي.

من ناحية ثانية زاد التسرب الاستعماري للمنطقة تأزيمًا للأوضاع ، بعدما بدأت الإدارة الإسبانية في ضبط وترسيم حدود ممتلكات المخزن والأراضي الجماعية، وبعد أن فرضت على الساكنة المالكة للأراضي تقديم سندات كافية تبرر حقوقهم المحلية، وفي حالة تقديمهم لوثائق إثبات الملكية، يتعين عليهم بالمقابل، الالتزام بضرورة استغلالها زراعيًا وفق توجيهات المهندسين الزراعيين الإسبان، مع إمكانية توفير تعويضات مالية من أجل إنجاز الإصلاحات الضرورية لإعدادها، وفي حالة عدم الالتزام باستغلالها وفق الآجال المحددة، يمكن لإدارة المحمية أن تسيطر على هذه الأراضي، سواء باتفاق ودي أو عن طريق المصادرة القسرية للأراضي تحت طائلة المنفعة العامة[١٨].

هكذا سيطرت الإدارة الإسبانية بشكل مباشر على الأراضي التابعة لأملاك الدولة، بالإضافة إلى الأراضي التي لم يتم تثبيت ملكيتها من قبل الساكنة المحلية، لتبدأ مهمة إصلاحها وتقسيمها، وقد منحت إلى المهندسين الزراعيين الإسبان الذين قاموا بتأسيس وجذب مجموعة من الشركات الخاصة في إطار سياسة الاستثمارات، خلال الفترة ما بين ١٩١٤ و١٩١٥م بالريف الشرقي[١٩]، وذلك بهدف تقسيم وتحديد الأراضي الزراعية وتوزيعها على المستوطنين الإسبان (الشكل ١)

السنوات	عدد الشركات	حجم رؤوس الأموال بألف بسيطة
١٩١٣ — ١٩١٧	٣	١١٥١٠
١٩٢٣ — ١٩٤٠	٦	٢٣١٢٠
١٩٤١ — ١٩٤٥	٢	٣٠٠٠
١٩٤٦ — ١٩٥٠	٢	٧٣١٦
١٩٥١ — ١٩٥٤	٢٨	٣٨٣٢٠

جدول (١)
رؤوس الأموال المستثمرة
من قبل القطاع الخاص الإسباني في الفلاحة [٢٠]

نهج الاستعمار الإسباني سياسة استيطانية واستغلالية، ولم يكن لاستثماراته أي تأثير فعلي على تنمية المنطقة؛ فخلال عشرينيات القرن الماضي كانت الميزانية العامة المخصصة للجانب العسكري الإسباني وضمان الأمن تصل إلى نسبة ٩٢,٥% في مقابل ٧,٥ % فقط للجانب المدني والاقتصادي[٢١]. وهكذا فإسبانيا -على خلاف فرنسا -"لم تعمل شيئا لمواجهة تلك الوضعية الاقتصادية الصعبة، والنهوض بالمنطقة والقيام بإصلاح زراعي عاجل، حيث لم تحظ باهتمامها فبالأحرى تخصيص اعتمادات وقروض مالية لها[٢٢]، وهو ما أفرز بالمنطقة اقتصادان متباينان ومنعزلان عن بعضهما البعض؛ اقتصاد استعماري عصري يرتكز على الفلاحة والتجارة واستغلال الغابة والمناجم، واقتصاد تقليدي يعاني الركود والكساد.

كما أصبح الأهالي خلال المرحلة الاستعمارية مجبرون على قبول ضوابط وآليات وقيم حداثة قادمة من الشمال فرضت عليهم الانخراط كليًا في منطق مقايضة العمل بالأجر، وتبني أساليب ووسائل إنتاج مبتدعة والانخراط في صفوف الجيش الإسباني أو الهجرة الموسمية للجزائر"[٢٣]، بعد استحواذ الإسبان على أجود الأراضي الزراعية، مستعملة في ذلك وسائل متعددة، بعدما سعى المستعمر الإسباني إلى تجريد الريفيين من أكثر أراضيهم خصوبة وإنتاجية كوسيلة

للتهدئة والإخضاع، بحجة غياب أصحابها الأصليين أو رفضهم للتحديث الفلاحي. وقد عمل الإسبان على استغلال الأوضاع الصعبة للريف والريفيين لصالحهم؛ من خلال تقديم القروض مقابل رهن الأهالي أملاكهم. فالإسبان كانوا على دراية بصعوبة أو استحالة تسديد الأهالي لهذه القروض، وأمام تراكم الفوائد في ظروف اقتصادية صعبة ومتأزمة، وهو الأمر الذي جعل الكثير من هؤلاء الأهالي يفقدون أراضيهم[٢٤].

أدت هذه الأوضاع المزرية على المستوى الاقتصادي وتأثيرها في المستوى الاجتماعي إلى زيادة الشعور بالتذمر على إسبانيا وسياساتها في المنطقة، خصوصًا بعد تجريد فلاحين من أراضيهم، وهو ما أدى إلى التحاق العديد منهم بحركة المقاومة، نظرًا لارتباط المجتمع الريفي بالأرض وباعتبارها "من عوامل الوحدة الاجتماعية وتبني خيار المقاومة إلى جانب البعد القيمي[٢٥].

كما أن عددًا من الفلاحين الذين سلبت منهم أراضيهم تحولوا إلى مياومين أو أجراء مع إسبانيا خصوصًا في مناجم بني بويفرور وويكسان ولو أن ذلك شكّل نسبة قليلة لأن إسبانيا كانت تستورد اليد العاملة من إسبانيا، لذلك فالعمال الريفيون التحقوا بصف المقاومة، نظرا لما أصابهم من سوء معاملة واستبداد الإسبان، في الوقت الذي التحق عدد منهم بصفوف الإسبان كجنود مأجورين لمحاربة الأوضاع الاجتماعية القاسية، وهنا ننقل عن De Madariaga Rosa قولها: "إن السنوات الأربع السابقة لسنة ١٩٢١ لم تعط إلا محاصيل ضعيفة، ما أدى إلى ظهور المجاعة في الريف، وانخراط الكثير من الريفيين القوات الإسبانية هربا من الفقر"[٢٦] لكن الكثير منهم التحقوا بصفوف المقاومة خصوصًا في فترة الحرب الريفية الثالثة (١٩٢١-١٩٢٦) بعدما ظلوا لسنوات جنودا مأجورين في القوات الأجنبية الفرنسية أو الإسبانية أو الألمانية والذي كانوا يطلق عليهم بالريكولاس.

إجمالاً كان وراء دخول الاستعمار الإسباني للريف تأثير كبير على بنية المجتمع، بما أحدثه من تغييرات شملت مختلف المناحي الاقتصادية في القطاع الفلاحي والصناعي والحرفي، وهي مجموع الإكراهات التي انضافت للمشاكل الطبيعية والعزلة الجغرافية، إلا أن هذا التسرب الأجنبي كان بمثابة بداية الاصطدام بين الجانبين الريفي والإسباني، خصوصًا بعد تجريد الفلاحين من أراضيهم وتأسيس شركات فلاحية إسبانية بالمنطقة، وبداية استغلالها للثروات الطبيعية وخصوصًا المعدنية.

ثانيًا: الموارد المعدنية (مُحرِّك للاستعمار المقاومة)

يمكن اعتبار السنوات الأولى من القرن العشرين بأنها مرحلة إعداد وتهيئة شروط الاستغلال المكثف للمعادن بالريف الشمالي الشرقي من طرف الفرنسين والإسبان خاصة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والخطوات الإدارية الخاصة. ارتأينا دراسة السياق العام للمرحلة من أجل فهم أليات الاستغلال ودور هذه الثروة المعدنية في تسريع وتيرة تغلغل الاستعمارين الإسباني والفرنسي بالمنطقة، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات في العلاقة بين الطرفين الريفي والإسباني. لذلك يمكن اعتبار تجريد السكان من أراضيها وبدء استغلال الثروات الطبيعية من أبرز دوافع ظهور حركة المقاومة المسلحة بقيادة محمد أمزيان.

بعد اكتشاف غنى المنطقة الشمالية بالموارد المعدنية (الخريطة ١) تهافت العديد من المستثمرين على المنطقة منذ النصف الثاني للقرن ١٩م، معلنين عن رغبتهم في إيجاد موطئ قدم لهم داخل الشمال المغربي، وجاءت هذه النوايا الاستغلالية الأوربية في وقت كان فيه السلطان عبد الرحمان بن هشام قد سمح في وقت سابق لبعض المغاربة والأجانب بحق استغلال بعض مناجم الشمال[٢٧]. مع أن السلطان الحسن الأول أكثر احترازًا من نهج نفس سياسة سلفه، لذلك حين تم العثور على معادن جديدة بالريف الغربي "رفض المساعي الأجنبية وأمر بإجراء سمسرة عمومية لاستخراجه ووضع شروطًا لذلك"[٢٨].

لم تمنع هذه الشروط المغربية من عبور المستثمرين الفرنسيين لحدود الجهة الشرقية من الجزائر والوصول إلى الريف خلال أواخر القرن التاسع عشر الميلادي؛ ومن أبرزهم جون لويس باتيست ساي Jean-Louis

Baptiste Say الذي قام برحلة استكشافية سنة ١٨٨٨م لقبائل بني يزناسن وقلعية، وهو صاحب مشروع احتلال مصب وادي ملوية والريف، إذ بعد الاطلاع على ما تزخر به المنطقة من غنى الموارد المعدنية، صار من دعاة التدخل السلمي في المنطقة ؛ وعليه التمس من السلطات الفرنسية بالجزائر بالسماح له بإنشاء محطة تجارية قبالة الجزر الجعفرية، معتقدا أن إنشاء المحطة المذكورة ستجلب قبائل قلعية وكبدانة وبني يزناسن، وستنافس مرسى مليلية[٢٩]. وتمكن فيما بعد ذلك من تأسيس "شركة الشمال الافريقي (Compania Notre Africano) التي تخصصت في استغلال مناجم الرصاص عفرا بالريف الشرقي"[٣٠].

واصلت فرنسا محاولات التسرب إلى المنطقة في الريف الأوسط؛ بعدما قام أحد التجار الفرنسيين المعروف بأنشطته السياسية والتجارية وهو الكونت موريس دي شفنياك (Maurice de Chavagnac)، والذي تمكن من عقد اتفاق مع أحد الشرفاء الخمالشة (حمو أخمليش) بصفقة لشراء أراض تحتوي على المعادن بجبل الحمام بالريف الأوسط[٣١]، وهي الصفقة التي تصدت لها القبائل منذ البداية، وتبقى هي المحاولة الأهم لفرنسا للتغلغل داخل الريف[٣٢].

من جهتها عملت إسبانيا مع بداية القرن العشرين الميلادي، على استغلال الأرضية القانونية للاتفاق الفرنسي الإسباني سنة ١٩٠٤م، وعلى الامتيازات التي حصلت عليها من مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦م، من أجل مد يدها للمعادن في الريف الشرقي، وعليه قام حاكم إسبانيا في مليلية الجنرال خوصي مارينا بيكا José Marina Véca بالقيام "ببدء استغلال المعادن بقبيلة بني بويفرور في قلعية"[٣٣]، وقد ساعدهم في ذلك أول الأمر الروكي الزرهوني وذلك منذ ١٩٠٧ على الأقل.[٣٤]

عملت إسبانيا في نفس الوقت بالقيام بحملة دعائية واسعة للتعريف بالإمكانيات المعدنية التي تتوفر عليها المحمية الشرقية من الريف، وقد أدى هذا الأمر إلى تأسيس أولى الشركات سنة ١٩٠٧م برأس مال فرنسي – إسباني، تحت اسم" la Compania del Norte Africano"، حيث كان من المقرر أن يكون لها دور أكثر أهمية في استغلال الرواسب التعدينية بالريف الشمالي الشرقي (S. S. Antonio et al … 2001). لتتوالى بعد ذلك عمليات تأسيس العديد من الشركات، إذ خلال سنة ١٩٠٨م تأسست شركة أخرى باسم " la Compania Espafiola de Minas del Rif" S. S. Antonio et al …) 2001)، ثم سنة ١٩١٣م تأسست شركة " la Sociedad Minera Setolazar"…إلخ. إلى أن وصل عدد الشركات بالريف الشمالي الشرقي خلال سنة ١٩٣٢م، إلى أكثر من ٣٠ شركة[٣٥]، وهو ما ضاعف من حجم الاستغلال الإسباني للموارد المعدنية.

صار استغلال المناجم المتواجدة بالمنطقة إحدى أكثر المصالح الاقتصادية أهمية في المنطقة؛ حيث دشنت مرحلة التوغل الإسباني في الريف بقوة السلاح إذ صار "من الواضح أن التوسع الترابي لحصن مليلة، تزامن مع الدفاع عن المصالح المنجمية والتي كانت تُمثِّل للحكومة الإسبانية أهمية قصوى"[٣٦]؛ وهو ما جعل الطبقة الرأسمالية والجيش الإسباني يتحالفان لأول مرة، ليمتد هذا التحالف مع القوات الأوربية وشركاتها الاستثمارية خصوصًا الفرنسية من أجل الاستغلال المشترك للمعادن في الشمال المغربي.

دفعت الحاجة من أجل تسهيل نقل الكميات الهائلة من المعادن، إلى إنشاء خط سكة حديدية يربط المناجم الرئيسية بميناء مليلية، بما فيها مناجم جبل بويفرور بحوض كرت الأسفل. كانت أغلب المعادن المستغلة في المجال توجه للتصدير عبر ميناء مليلية؛ وتمثلت أولى خطوات الإدارة الإسبانية من أجل الاستعداد لنقل المعادن نحو الأسواق الأوروبية، في إنشاء مجلس تدبير ميناء مليلية سنة ١٩٠٢م، وفي نفس السنة بدأ المجلس بتنفيذ مجموعة من الأشغال التمهيدية مثل: خلق أوراش صناعية، بناء وتوسيع أرصفة الميناء.

اعتمادًا على الذاكرة الجماعية[٣٧] لمجموعة من الأفراد المستقرين بجوار أحد معامل إنتاج الحديد خلال مرحلة الاستعمار، والتي مازالت أنقاضها وبقايا أسوارها الإسمنتية قائمة بجبل ويكسان كجزء من مجال الدراسة. فقد شكلت الموارد المعدنية التي تزخر بها المنطقة مصدرا لعيش العديد من السكان، إما كعمال يشتغلون في ظروف قاسية تحت الإدارة الإسبانية، أو

كعمال يقومون بالتنقيب الخاص وإعادة بيع ما تم الحصول عليه من معادن للاستعمار الإسباني (الصورة رقم ٥)

عملت الشركة الفرنسية والإسبانية على التعاون وتقديم العون الفرنسي لسلطات مليلية. لكن بعد ١٩٠٩م بدأت الخلافات حول من له الأولوية في استغلال مناجم ويكسان، وقد أدى الخلاف بين الشركتين المذكورتين إلى تعقيد الأمور ليصبح خلافا بين دولتين[٣٨].

وخلال شهر يناير سنة ١٩١٤م، أصدرت الإدارة المركزية بمدينة تطوان، ظهيرًا (مرسوم) متعلقًا بنشاط التعدين، والطريقة التي يجب إتباعها من أجل تسوية المنازعات، ما يتعلق بكيفية الحصول على الأراضي من الساكنة المحلية، إما بشكل ودي عن طريق الشراء أو عن طريق المصادرة القسرية تحت طائلة المنفعة العامة، وحين تمكنت إسبانيا من تسوية خلافاتها مع فرنسا من استغلالها للثروات المعدنية خصوصًا بعد نهاية مرحلة المقاومة بقيادة الشريف محمد أمزيان. تناول المرسوم، طريقة منح تصاريح البحث أو الاستغلال المعدني للمستثمرين الإسبان من أجل القيام بأعمال التعدين. وبما أن الظهير صدر في سياق اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، بالإضافة إلى المقاومة الشديدة التي أبدتها القبائل المحلية، لم تعرف السنوات الأولى استثمارًا مهما في نشاط التعدين، حيث تم التصريح بالاستغلال المؤقت فقط للأرضي التي تقع بمحيط مليلية والتي طلبتها الشركات الثلاث "المذكورة أعلاه"، استقرت جميعًا بـ"بني بويفرور".

مقابل هذا التهافت الفرنسي الإسباني كانت قبائل قلعية في الريف الشرقي واعية بمشروع التوغل العسكري، بعدما أدركوا خطورتها خصوصًا بعد قيام القوات الإسبانية بإنشاء خط للسكة الحديدية بين مليلية والمناجم المذكورة، مما أدى إلى تنامي الكراهية تجاه الإسبان والهجوم على عمالها الخمسين (٥٠) في ٧ أكتوبر ١٩٠٨م وبرميهم الحجارة على القطارات الإسبانية، والاعتداء عل مستخدميها[٣٩]، بل ونجحوا كذلك في اقتلاع قضبان خطوطها بواسطة حبال جرتها الخيول[٤٠]، وبعدها قام الريفيون كذلك بالهجوم على مساكن العمال الإسبان في جبل ويكسان، وقتل بعض المهندسين، فخرج من أجل ذلك الإسبان من مليلية الى قبيلة قلعية، للانتقام منهم"[٤١].

رغم الانتقام الإسباني وتهديد الروكي الزرهوني للريفيين، إلا أن الإسبان صاروا مقتنعين بأن مشروع السكك الحديدية ذاهب إلى الفشل بسبب انعدام الأمن في الريف، وولادة حركة المقاومة لمشروع الاستغلال المنجمي الأوربي لمناجم ويكسان وبني بويفرور، بقيادة الشريف محمد أمزيان.

في ظل هذه الظروف كان السلطان عبد الحفيظ خلال سنة ١٩٠٨م، قد قام بإرسال مذكرة احتجاجية لإسبانيا جاء فيها: " فأول ذلك احتلال الجنود الاصبنيولية رأس الماء الواقع في قبيلة كبدانة، احتلالا لا موجبه أصلا، لبعد ذلك المحل عن الحدادة بمسافة بعيدة، ثم أعقبه احتلال مارشيكا احتلال غير حقيقي، وهو السبب الأقوى لايقاد الفتن بالنواحي الريفية ثم أعقبه مسألة مد اليد في خدمة المعادن التي بقبيلة بني بويفرور من قلعية"[٤٢]. تمادى الإسبان في نهج سياسة الأذان الصماء، لذلك هاجمت حركة المقاومة بقيادة الشريف محمد أمزيان على السكة الحديدية التي تربط مليلية ومنجم بني يويفرور (ضواحي أزغنغن/ أزغنغان)، فقام بإتلاف السكة برمتها، لتكون سبب معارك دامت ستة أشهر فقد فيها الجيش الإسباني ما يقارب من٢٠٠٠جندي بين قتيل وجريح وذلك سنة ١٩٠٩م.[٤٣]

يمكن القول إن مسألة المناجم المتنازل عليها من طرف الروكي الزرهوني كانت أبرز عنصر توتر بين اتحادية قلعية والإسبان من جهة، وبين الريفيين والزرهوني من جهة ثانية، لذلك عملت القبائل المحاذية للمناجم باستمرار على إيقاف أشغال استغلالها، وطردت الإسبان من المنطقة، "إيمانا منهم بأن الروكي، بتنازله عن المناجم، قد عمل على توطيد الوجود الإسباني قانونيًا بالمنطقة"[٤٤].

رغم أن سكان الريف قد تعرفوا إلى العمل المأجور منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي في الجزائر، إلا أنهم لم يشكلوا فئة اجتماعية عمالية بالنظر لعودتهم للريف أثناء المواسم الفلاحية لممارسة الأشغال الزراعية، لكن بدء الاستغلال المنجمي الإسباني في المنطقة ساهم في ولادة فئة "البروليتاريا" بمفهومها

الماركسي، والتي ستشكل فيما بعد حطب المقاومة إلى جانب الفلاحين المسلوبي الأراضي؛ بالنظر إلى الوضعية الاجتماعية الهشة التي كانوا يعيشون، وظروف العمل القاسية التي كانوا يشتغلون فيها، والتي فرضت على البعض منهم الاتجاه إلى ممارسة مهن غير قانونية كصناعة وتهريب الأسلحة وترويجها في الأسواق هو ما سيكون بمثابة عامل دافع ومحفز لحركة المقاومة.

ثالثًا: دور الأسواق في الاقتصاد والمقاومة

أدى التنشيط التجاري الذي عرفته قبائل الريف إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي في المجالات الفلاحية والصناعية والحرفية، وهو ما ساعد على إغلاق المنافذ البحرية في وجه المد الإيبيري المتربص بالسواحل منذ قرون؛ هكذا أدت سياسية الانغلاق على الذات إلى ابتكار طرق جديدة ومحاولة توفير الوسائل الممكنة لضمان الاستمرارية رغم قساوة الظروف الطبيعية وضعف وسائل الإنتاج.

كانت السلع المحلية والأجنبية حاضرة في الأسواق الأسبوعية المشهورة في المنطقة[٤٥]، وكانت الأسواق تغطي كل أيام الأسبوع باستثناء الجمعة، حتى أن قبلية أيث وريغل بالريف الأوسط كانت تقام بها سبعة أسواق سوقان يوم الإثنين، واثنان يوم الثلاثاء، واثنان يوم الأربعاء، وواحد يوم الخميس، وأخر يوم السبت الخاص بالنساء[٤٦].

لقد استطاعت الأسواق إذن أن تؤَّمن حاجيات الساكنة وتنشط الدورة الاقتصادية وتعوض النقص الحاصل في المداشر، وهو ما أشارت إليه دراسة إسبانية بالقول: "لا يوجد بأي من الدواوير محل تجاري يمكن الزبائن من اقتناء ما يرغبون فيه من الحاجات اليومية"[٤٧]، وكانت معظم المواد التجارية المعروضة في الأسواق هي مواد فلاحية وصناعية محلية؛ وبعض الصناعات التقليدية كصناعة الخزف، وغزل الصوف لصنع الملابس، وأحزمة وغيرها، ومواد الفلاحية (محراث، وحبال، مناجل)، وهو ما أشار إليه جرمان عياش:" بكون الأدوات الفلاحية ظلت بدائية، من قبيل المحاريث لخشبية والمعاول والمناجل"[٤٨].

لعبت الأسواق أدورًا مهمة في بيع وتسويق المنتوجات المحلية ومبادلة الفائض والمنتوجات القروية الخاصة بالسلع الحضرية، وترويج الأدوات التي تتخصص مختلف الدواوير في صناعتها، ونشر وترويج السلع الأجنبية المستوردة[٤٩]، خاصةً بعدما صارت السلع تتوافد من الحواضر المغربية وخاصة من فاس التي تبضعت منها قبائل القسم الجنوبي للريف[٥٠]. ومن أهم المناطق التجارية في الريف نذكر، جزيرة النكور التي شكلت أهم قاعدة للتبادل التجاري مع أوربا، لاحتلالها المبكر من طرف الإسبان، في حين شكلت منطقة ورغة أهم مركز تجاري للتواصل بين شمال المغرب وجنوبه. هكذا ظلت أسواق الريف فضاء لتغطية حاجيات المنطقة، كما تم الاعتماد عليها لتمويل الإيالة المغربية وخارجها، حيث كان الريفيون يتاجرون في أشياء كثيرة، فقد كان الريف يتوفر على أسواق البيض والغنم والمعز، ففي "قبيلة بني وريغل لم تكن تحتاج إلى غيرها، بما كان فيها متوفر من الأمور الضرورية والأمتعة، وكانوا يكتفون عن السكر بالعسل الذي يوجد في قبائل الريف بكثرة"[٥١]. وتعددت المنتوجات المحلية المعروضة بالأسواق الأسبوعية (الصورة ٧).

إلا أن الأوضاع تغيرت بعد توافد السلع الأوربية والإسبانية خصوصًا على الأسواق الريفية مع بداية القرن العشرين الميلادي، وإقبال الناس على شراءها بسبب مظهرها الجيد رغم رداءتها وضعف جودتها، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج الحرفي واختفاء العديد من المنتوجات المحلية، خصوصًا بعدما أصبح استهلاك المنتوجات الأوربية دليلاً على المكانة المتميزة والوجاهة الاجتماعية لفئات "الأعيان" والميسورين عامة[٥٢]، لكنها شكلت في نفس الوقت وضعا للرفض من طرف الحرفيين الذين أُفلسوا بسبب هذه السلع، وإفلاس عموم الأهالي الذين لم يكن بمقدورهم شراء هذه السلع، وهو ما شكّل في نظرنا حافزا لمقاومة الغزو الإسباني.

لعبت الأسواق أدوارًا هامة في حياة الريفيين؛ حيث ظل السوق ذات وظائف تجارية واجتماعية وثقافية وقضائية، وكان إمغارن يشرفون على سن القوانين العرفية لزجر المخالفات والجرائم التي تخل بالنظام

العام يوم السوق، لأن يوم السوق كان يوم العطلة يقصده الكبار والصغار بدون استثناء، وهو نفس اليوم الذي تستغله النساء لزيارة المقابر والاجتماع لمناقشة مشاغلهن والترويح عن النفس، حتى أن إميلو بلانكو وصف يوم السوق بالقبائل قائلاً" إن يوم السوق[...] هو اليوم الذي تستسلم فيه البندقية للراحة ويسود السلام بين الإخوة المؤمنين"[٥٣]

روى لي شعيب الحاج موحند أوشن[٥٤] أن الأسواق الأسبوعية بالريف الشرقي كان مكانا مفضلا لالتقاء المقاومين المنحدرين من قبائل مختلفة، من أجل مناقشة بعض المستجدات خصوصًا أن الفترة هي مرحلة حرب واستعمار أجنبي. كما أنها كانت فضاء أساسيا لعرض المنتوجات الفلاحية والحرفية، وهو ما أشار إليه جرمان عياش بالقول: "وحول مختلف الأسواق الأسبوعية، كانت الحياة الاقتصادية تجري بين القبيلة أولاً، إلا أن المبادلات كانت تقوم أيضًا مع القبائل المجاورة،[٥٥] وأضاف الشاهد: "أن أباه كان مرسولا لمحمد بن عبد الكريم الخطابي بين القيادة العُليا في أجدير والأسواق الأسبوعية، حيث كانا "براحا"[٥٦] ينادي الناس في الأسواق بضرورة الاتحاد ومقاومة الإسبان خصوصًا بسوق قبيلة تمسمان وثلاثاء ايت توزين واثنين تفرسيت بالريف الشرقي.

يعتبر سوق أربعاء سيدي بوعفيف بالريف الأوسط أول سوق تمت فيه مبايعة محمد بن عبد الكريم أميرا على الجهاد وذلك في يونيو ١٩٢١، كما أن الخطابي الأب كان يطوف الأسواق ويعتمدها كوسيلة من أجل تعبئة المقاومة بعد القطيعة التي جرت بينه وبين الإسبان، ونفس الأمر بالنسبة لمقاومة الشريف محمد أمزيان بالريف الشرقي.

يلخص رايمون جاموس أدوار الأسواق في الريف مع بداية القرن العشرين الميلادي قائلاً: "وكان كذلك فضاء للالتقاء والتواصل وتبادل الأخبار، كما كان المكان الذي تحل فيه الخلافات وتفض النزاعات وتتخذ القرارات الجماعية الكبرى، من ذلك على سبيل المثال نازلة، وقعت سنة ١٩٠٩م، حين اجتمعت بعض القبائل الريفية بسوق الجمعة بالناظور، وقررت مهاجمة ورشة لبناء السكة الحديدية الرابطة بين مناجم ويكسان ومليلية"[٥٧].

هكذا إذن شكلت الأسواق فضاءً ثقافيًا تواصليًا واجتماعيًا وسياسيًا ومركزًا تجاريًا للبيع والشراء، سواء المنتوجات الفلاحية والحرفية والمعدنية، ولرواج السلع المحلية أو المهربة، ولعل الأسلحة من المنتوجات التي كان السوق معبرًا لترويجها.

خَاتِمَةٌ

هكذا أدى بدء الاستغلال الإسباني للأراضي الفلاحية المحلية ولمعادن المنطقة إلى ولادة وعي المقاومة المسلحة المنظمة، وهو ما تجلى في تجربة حركة الشريف محمد أمزيان ضد الجيلالي الزرهوني أولاً ثم إسبانيا ثانيًا وبالنسبة لتجربة محمد بن عبد الكريم الخطابي ضد الإسبان (١٩٢١-١٩٢٦). ولعبت الأسواق كفضاءات تجارية وثقافية وسياسية لأدوار رئيسية في تحريك عجلة الاقتصاد والمقاومة، وهو ما يعني أن انتصارات المقاومة الريفية لم تكن معزولة عن بنيتها الاقتصادية التي أفرزتها.

إننا لا ندعي الإحاطة بالموضوع من جوانبه المتعددة، ولكن طموحنا هو مزيد من البحث والتنقيب في الموضوع، وذلك انطلاقًا من الميدان كمجال جغرافي مع الاستفادة من مجموع الكتابات التاريخية السابقة، وذلك اعتمادًا على الأنثروبولوجيا البنيوية والانثروبولوجيا التاريخية كمناهج من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة قادرة على ملأ بياض العديد من الكتابات التاريخية السابقة.

الملاحق:

الصورة ١: امرأة تبيع الملابس بأحد أسواق قبيلة قلعية.

الصورة ٢: امرأة تحيك الملابس بقبيلة بني سيدال.

الصورة ٣: نساء بقبيلة قلعية يصنعون الأواني المنزلية بالطين المحلي.

صور توضيحية ١،٤،٣،٢: جانب من الصناعات المحلية بالريف الشرقي التي ينتمي إليها مجال الدراسة خلال أوائل القرن العشرين الميلادي حسب " **valentin paniagua**" و **Lázaro (Archivo Vidal**

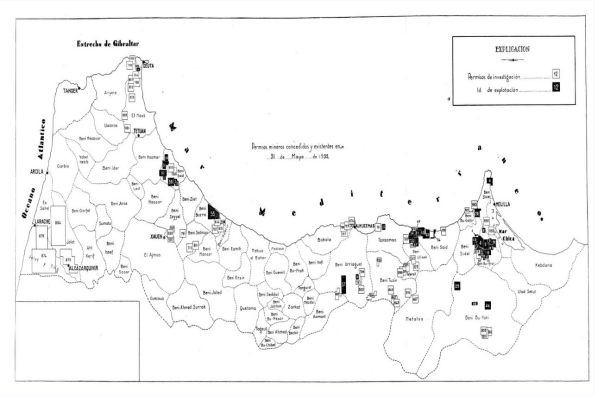

الخريطة (١)

أهم المراكز المعدنية بالشمال المغربي

Source : Permisos Minéros Concedidos existentes en 31 de Mayo de1932

الصورة (٥)

صورة توثق لعملية

شراء الإسبان للمعادن بالتقسيط من الساكنة المحلية

خلال فترة الاستعمارية

Source: Lázaro (Archivo Vidal) 1921-10-14

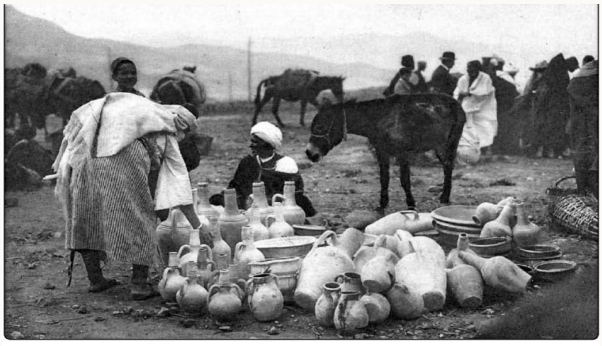

D, «El zoco de Tétuàn», La Esfera, nº 313, Año VII, 3 de Enero de 1920,

الصورة (٦)

نموذج المنتوجات الريفية في الأسواق المحلية

الصورة (٧)

جانب من الأسواق

التي أنشأها المستعمر الإسباني بالريف

(١٩١٢-١٩١٦)

الإحالات المرجعية:

(١) نذكر على سبيل المثال لا الحصر: رشيد يشوتي، **إسبانيا والريف والشريف محمد أمزيان**، ١٩٠٩-١٩١٢، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي. ٢٠٠٥.- ميمون أزيزا، **الريف زمن الحماية**، ١٩١٢-١٩٥٦ الاستعمار الهامشي، ترجمة: محمد حاتمي وجمال حيمر، تقديم عبد المجيد بنجلون، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء. ٢٠٢١.- عبد الرحمان الطيبي، **الريف قبل الحماية (قبائل ساحل الريف ١٨٦٠-١٩١٢)**. منشورات تفراز، ط.١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ٢٠٠٨.

(٢) ماريا روسا، **عبد الكريم والكفاح من أجل الاستقلال**، ترجمة محمد أونيا وعبد المجيد عزوزي وعبد الحميد الرايس، منشورات تفراز ٢٠١٢. ص٤٩.

(٣) مصطفى الشابي، "**الأثمنة والأجور في مغرب القرن التاسع عشر، مقاربة تاريخية**"، ضمن وقفات في تاريخ المغرب. تنسيق: عبد المجيد القدوري، منشورات كلية الآداب بالرباط، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ٢٠١١، ص١٠٦.

(4) Ed Déchoud, "Mellila et les prisedis, in Bulletin de la Société de la Géographie Commerciale de Paris, 1909, p.20.

(٥) رواية شفوية إعتمدنا خلالها طرح سؤال: ما هو مصدر عيش الآباء والأجداد في تلك الحقبة، فكان أغلبية الأجوبة متطابقة.

(6) Aniceto RAMOS CHARCO-VILLASEÑOR, EL RIF: Apuntes para su Estudio. Imp. Del Colegio de María Cristina, Toledo 1930, p. 158.

(٧) عبد الرحمان الطيبي، **الريف قبل الحماية (قبائل ساحل الريف ١٨٦٠-١٩١٢)**. منشورات تفراز، ط.١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ٢٠٠٨، ص. ١٦٦.

(8) Aniceto RAMOS CHARCO-VILLASEÑOR, ibid. p. 78.

(٩) عبد الرحمان الطيبي، م،س، ص. ١٦٧-١٦٨.

(١٠) أنخيلو كَيريلي، إبقيون: **قبيلة من الريف المغربي**، ترجمة وتحقيق وتقديم، عبد المجيد العزيز، مطبعة أبي رقراق، الرباط، ط١، ٢٠١٣، ص. ٧٠.

(١١) أحمد السكيرج، **الظل الوريف في محاربة الريف**، الجديدة، ١٩٢٦، ص.٤.

(١٢) علي بلحسن، **أيث ورياغل مقاربة تاريخية-اجتماعية من خلال وثائق جديدة أيث قمرة ١٦٦٠-١٩٢٠**، تأطير وتقديم محمد أونيا، مطبعة سليكي أخوين طنجة، الطبعة الأولى ٢٠٢٢، ص ٩٧.

(١٣) عبد الرحمان الطيبي، م،س، ص. ١٦٧.

(١٤) دافيييد هارت، **القانون العرفي الريفي، نصوص مختارة من أعمال إميلو بلانكو إزاكا**، ترجمة محمد الولي، الرباط، ٢٠٠٤، ص. ٨٣.

(15) Mimoun Aziza, La Sociedad rifeña frente al protectorado español de Marruecos (1912-1956 Eds. Bellaterra, Barcelona 2003, p. 129

(16) Los rijeños en la Oranie (1855-1863), op. Cit., pp. 118 – 119.

(١٧) محمد الأمين البزاز (١٩٩٢). **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم ١٨. ص. ٢٠٣، ٢١٠.

(18) Alta Comisaría de España en Marruecos Copia digital. Ejemplares. Sección: Libros. Título: Memoria relativa al régimen y actuación de los servicios del protectorado : año 1932

(١٩) على سبيل المثال، استطاعت شركة " La Colonizadora" خلال سنة ١٩١٦، شراء حوالي ٢٢٠٠٠ هكتارا من الأراضي بسهل كارت (El Garet)، الذي يقع جنوب حوض كرت الأسفل على بعد ١٥ كلم، وذلك بغرض تهيئتها وتقسيمها وإعادة بيعها أو استئجارها للمستوطنين، الذين يرغبون بالاستقرار بالمنطقة. كانت الأراضي التي بيعت والمستأجرة هي تلك التي كانت تحتلها القبائل الشبه بدوية خلال فترات معين من السنة، والتي كانت غائبة في ذلك الوقت، وعندما عادوا ووجدتها محتلة من قبل الشركة، فنشأ نزاع بينهم وبين الشركة حول مدى مشروعية الشراء (Rafael Domínguez Rodríguez 2017). وقد أدت الوضعية المذكورة إلى فقدان العديد من السكان لأراضيهم، مما فرض عليهم النزوح للمراكز الحضرية الجديدة للبحث عن فرص للعمل، أو العمل في المعامل المنجمية الإسبانية أو الهجرة للجزائر أو الهجرة إلى المنطقة الفرنسية.

(20) *La sociedad rifeña frente al protectorado español de Marruecos*, op. Cit., p. 73.

(٢١) محمد العبوتي (٢٠٠٦). "**جوانب من إنجازات الحماية الإسبانية بشمال المغرب**". ضمن: ديناميات التحول والتنمية المستدامة في منطقة الريف، ص. ٨٢.

(٢٢) بوبكر بوهادي، (١٩٩٧). "**السياسة الاستعمارية للجمهورية الإسبانية بشمال المغرب**". ضمن: ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار ١٩٠٤ – ١٩٥٥: الجذور والتجليات. أعمال الندوة العلمية ١٣-١٤-١٥ نونبر ١٩٩١. سلسلة الندوات والأيام الدراسية. أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر. الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط. ص. ١٩٧ – ١٩٨.

(٢٣) ميمون أزيزا، **الريف زمن الحماية، ١٩١٢-١٩٥٦ الاستعمار الهامشي**، ترجمة: محمد حاتمي وجمال حيمر، تقديم عبد المجيد بنجلون، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء. ٢٠٢١، ص. ٣٦.

(٢٤) جيرار موريه، "**البيئة الجغرافية الريفية**"، ضمن: **الخطابي وجمهورية الريف**. ترجمة صلاح بشير، ط.١، دار إبن رشد، بيروت ١٩٨٠، ص. ١٩.

(٢٥) كل ما يتعلق بالقيم الرمزية كالدين في إطار ثنائية دار الإسلام في مواجهة دار الكفر. أو فيما يتعلق بالشرف حيث ظل الدفاع عن الأرض والمرأة من واجبات الإنسان الريفي، وعدم الدفاع عن هذه الثنائية يعتبر خذلان كما ستروي الذاكرة في الأبواب اللاحقة.

(26) Maria Rosa de Madariaga, (1988). « L'image et le retour du Maure dans la mémoire collective du peuple espagnol et la guerre civile de 1936 ». In : L'Homme et la société, N. 90. Le temps et la mémoire aujourd'hui. P. 73.

(٢٧) مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية بالمغرب**، تقديم عبد الوهاب المنصور، المطبعة الملكية الرباط، الجزء ١، ص.٢٨٤-٢٨٥.

(٢٨) مصطفى بوشعراء ، **الاستيطان والحماية بالمغرب**، م،س، ص. ٢٨٥.

(٢٩) عكاشة برحاب، **تدبير الأزمات بين المغرب وفرنسا: قضية برج كبدانة بساحل الريف ١٩٠١م**، مطبعة الرباط، نيت الرباط، ٢٠٠٨، ص. ٢٦-٢٨.

(٣٠) رشيد يشوتي، **إسبانيا والريف والشريف محمد أمزيان، ١٩٠٩-١٩١٢**، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، ٢٠١١، ص. ٢٦٥.

(٣١) عبد الحميد الرايس، «**المسألة المعدنية بالريف والتهافت الأجنبي ١٨٨٠-١٩١٢ مقاربة تاريخية جديدة**»، مجلة أمل، العدد ٨، ١٩٩٦، ص.١٥.

(٣٢) محمد أحميان، **الريف والبحر الأبيض المتوسط ١٨٣٠-١٩٢٦**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠١٨ ص. ٥٥.

(٣٣) عبد العزيز خلوق التمسماني، "**الحركة الحفيظية والأطماع الإسبانية في شمال المغرب**"، مجلة دار النيابة، عدد ١٧، السنة ٥، شتاء ١٩٨٨. ص٤٩.

(٣٤) قام الجيلالي الزرهوني في ٧يوليو ١٩٠٧م، بمقتضى ظهير "فرمان" (Firman) بالتنازل شخصيا عن معادن تقع في قلب أراضي قلعية، وشمل هذا التنازل مناجم الحديد والرصاص المغربيين الكائنين تباعا بمنجمي ويكسان وإيحارشاون، لفائدة رأسماليين إسبان وفرنسيين.

انظر:

José Manual Allendesalazar, La diplomacia Espanola y Marruecos 1907-1909. Ed, Biblioteca diplomatica espanola. Seccion estudios 7. Madrid 1990, p 143.

(35) Alta Comisaría de España en Marruecos Copia digital. Ejemplares. Sección: Libros. Título: Memoria relativa al régimen y actuación de los servicios del protectorado : año 1932 Página: 181

(36) Allain J.C. Agadir 1911. Une crise impérialiste en Europe pour la conquéte du Maroc. Publication de la Sorbonne.Paris 1976. P. 81

(٣٧) مقابلات شفوية في فبراير ٢٠١٨. مع السيد عبد القادر التيموشي الساكن بأزغنغن الناظور.

(٣٨) عبد الجليل ظريف، **التنافس الفرنسي الإسباني حول المغرب**، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب الرباط، ١٩٩٣. ص.١٤٨.

(39) D.P.C 1911. Telegrama del gobernador militar de melilla al ministro de Espana n 633, de fecha 30 de junio de 1909, p.268.

(٤٠) رشيد يشوتي، **إسبانيا والريف والشريف محمد أمزيان**، ١٩٠٩-١٩١٢، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي. ٢٠٠٥. ص. ٧٧

(٤١) أحمد السكيرج، م، س، ص. ٢٠.

(٤٢) **رسائل متبادلة بين الحكومة المغربية والإسبانية، في شأن الحرب الريفية ما بين ١٣٢٧ – ١٣٢٨هـ**، عهد المولى عبد الحفيظ، ح.ج.ر، الكناش ٨٦٨. ضمن: إسبانيا والريف والشريف محمد أمزيان. رشيد يشوتي، م،س. ٥٠١-٦٠١.

(٤٣) أحمد البوعياشي، م، س، ص. ٤١٦.

(٤٤) رشيد يشوتي، م، س، ص. ١٢٧.

(٤٥) وأشهرها خميس تمسمان، أحد تامسينت، أحد العروي، أربعاء رعزيب ميضار، إثنين تفرسيت، ثلاثاء اجرماوس بني توزين...

(٤٦) أوغست موليراس، المغرب المجهول، م،س، ص.٣٠١.

(47) M. Nido Torres, Marruecos, Madrid, Ed Hispano-Africana, 1925, p.164-165.

ورد المرجع عند ميمون أزيزا، في الريف زمن الحماية، م،س، ص. ٤٢.

(48) German Ayache, Société Rifaine et le pouvoir central marocain, in Etudes d'histoire marocaine, S.M.E.R., Rabat 1983, p.200.

(٤٩) دافييد هارت، م،س، ص. ٩٥.

(٥٠) أوغست موليراس، **المغرب المجهول، اكتشاف الريف**، الجزء ١، ترجمة وتقديم: عز الدين الخطابي، الدار البيضاء، منشورات تفراز ن ريف، دار النجاح الجديدة، ٢٠٠٧، ص. ١٣٠

(٥١) أحمد السكيرج، م،س، ص. ٤.

(٥٢) بوشامة سعيد، **عمرية المصطفى غرابي الغزواني وآخرون**، التجارة الفاسية: أسرة القباج بمليلية (١٩١٢-١٩٣٩)، إشراف وإعداد النشر، خالد بن الصغير، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط ٢٠٠٤، ص. ١١٨-١١٩.

(٥٣) دافييد هارت، **القانون العرفي الريفي، نصوص مختارة من أعمال إميلو بلانكو إزاكا**، م، س، ص. ٤٩

(٥٤) شعيب الحاج موحند، عاش في مرحلة الاستعمار الإسباني، وظل مرتبطا بهذه الأحداث؛ حيث ظل تاريخ المنطقة إحدى أكثر المواضيع التي كان يتطرق إليها في أحاديثه. توفي سنة ٢٠١٦ عن عمر يناهز قرن ونيف.

(٥٥) جرمان عياش، **أصول حرب الريف**، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة العامة المتحدة الرباط، ١٩٩٢، ص.٩٩.

(٥٦) هو الشخص الذي ينادي الناس في الأسواق، وغالبًا يكون ذلك مقابل أجرة يتلقاها من مقر القيادة التي ينتمي إليها، وقد انقرضت هذه الوظيفة منذ سنوات بالريف

(57) R.Jamous, Honneur et baraka, Les structures sociales traditionnelles dans le Rif, Ed de la Maison de l'Homme, Paris, 1981, p.23.